الأمم المتحدة

A/76/145

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

مذكرة من الأمين العام

يشرف الأمين العام أن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 19/44.

* A/76/150.

160821 060821 21-09997 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين

موجز

تركز المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، أنابيس مارين، في هذا التقرير، على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة في جمهورية بيلاروس، مع تسليط الضوء على التحديات النظمية وأوجه القصور المؤسسية المرتبطة بحالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات. واستنادا لهذا التحليل، تقدم المقررة الخاصة توصيات إلى الحكومة والمجتمع الدولي لمساعدة بيلاروس على تحسين حالة حقوق الإنسان للمرأة.

أولا - مقدمة

ألف - موجز تنفيذي

1 - حدد مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/20 ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، وذلك في أعقاب تقرير أعدته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/20/8). وطلب مجلس حقوق الإنسان من المقرر الخاص رفع تقرير سنوي إلى المجلس وإلى الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين، جدد المجلس الولاية تسع مرات.

2 - ويركز هذا التقرير، المقدم إلى الجمعية العامة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/44، على حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملو صفات الجنسين والفتيات[1]. ويغطي التقرير الفترة المنتهية في 15 حزيران/يونيه 2021، وقد أعد على أساس ما أُتيح من معلومات حتى ذلك التاريخ.

3 - وإلى جانب العيوب الممنهجة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، حددت المقررة الخاصة مشاكل خطيرة تتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات. فبعض أشكال التمييز ضاربة بجذورها في تفسير صارم للأدوار الجنسانية في المجتمع البيلاروسي، حيث لا يمكن للمرأة أن تشارك في الحياة العامة باعتبارها مواطنة فاعلة. ولا تقتصر الآراء المتحيزة ضد المرأة على الرجال فحسب، بل تتبناها أيضاً بعض النساء اللواتي لا يرين إشكالا في عدم المساواة بين الجنسين.

4 - وينتج عن الثغرات التشريعية حالات من عدم المساواة والتمييز وفجوات في الحماية في حالات العنف الجنساني والتجاوزات القائمة على نوع الجنس. ولا تزال النساء، بما في ذلك المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملو صفات الجنسين والفتيات، يواجهن قيودا متنوعة تحد من حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تزال هناك شواغل تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، وبفرص حصولها على التثقيف الجنسي الشامل. ولا يزال العنف العائلي مشكلة مستحكمة، والمرأة هي الضحية في معظم الحالات. وعلى الرغم من التوصيات العديدة المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لم تعتمد بيلاروس بعد تشريعا يمنع العنف العائلي والاغتصاب، ويجرم صراحة الاغتصاب الزوجي.

5 - وتعترف المقررة الخاصة بالجهود التي بذلتها حكومة بيلاروس في السنوات الأخيرة لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة على مستوى السياسة العامة. غير أنها تأسف أن هذه الجهود نادرا ما تترجم إلى تقدم ملموس في مجال حماية حقوق المرأة بحكم القانون وعلى صعيد الممارسة بسبب أوجه القصور التشريعية والمؤسسية التي طال أمدها، وطريقة عمل السلطات القائمة على التنفيذ.

(1) ملاحظة بشأن المصطلحات: لا ترد في هذا التقرير إشارات محددة إلى الفتيات أو المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين إلا عندما يتم الإبلاغ عن حالات أو ادعاءات محددة، أو عندما تكون هناك أسباب كافية لاعتبار أن هذه الفئات الضعيفة من الأشخاص توجد ضمن الضحايا.

6 - ويزيد عدم استقلال القضاء[2] واستمرار غياب مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من تعقيد الأمور. وقد أدت أحدث الإصلاحات التشريعية، وقد أُجريت في عام 2021، وكان التوجه فيها نحو تشديد إطار المشاركة المدنية المقيد أصلا والمتسم بالإفراط في التنظيم، إلى تشديد العقوبات على النشاط السياسي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى زيادة تقييد حقوق الإنسان للنساء في بيلاروسيا، بما في ذلك المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملو صفات الجنسين والفتيات.

7 - وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أنه على الرغم من الجهود المبذولة للرفع من تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية والهيئات المنتخبة، يظل تمثيل المرأة في معظم مناصب صنع القرار ناقصا. ويتجلى التمييز بشكل ملحوظ في القوالب النمطية، وعرقلة ممارسة المرأة حقها في أن تُنتَخَب، والسخرية من النساء والفتيات اللواتي يعبرن عن آراء مخالفة. ومن مظاهر ترهيب الناشطات السياسيات من النساء التهديدات الموجهة على أساس نوع الجنس، والتهديد بانتزاع الأطفال مما يسمى "أسر مختلة"، والضغط والعنف الراميان إلى تثبيط المشاركة المدنية.

8 - وقد صارت الممارسات المذكورة أعلاه جلية بشكل خاص في عام 2020، عندما ردت السلطات بقسوة على رغبة الناس في ممارسة حقهم المشروع في حرية التعبير والتجمع السلمي بالقمع العنيف للتجمعات السياسية والعروض والمسيرات الاحتجاجية العفوية. وقد تم توثيق الأحداث المأساوية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 9 آب/أغسطس، ولا سيما الاعتقالات الجماعية والاحتجاز التعسفي والاضطهاد القضائي للمشاركين والمراقبين، وذلك في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/46/4).

9 - واستنادا إلى ما ورد من معلومات، وقع العديد من الناشطات من النساء ضحايا للعنف الشديد منذ آب/أغسطس 2020. فقد تعرض المئات منهن للتعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أشكال الضغط البدني والنفسي أثناء الاحتجاز، بما في ذلك العنف الجنساني والتهديد بالاغتصاب[3]. ومع ذلك، أظهرت النساء مستوى مثاليا من القدرة على الإبداع والتنظيم الذاتي والروح القيادية والمرونة، حيث نظمن مظاهرات ومسيرات تضامن ظلت سلمية على الرغم من وحشية رد الدولة.

10 - ووقعت عدة ناشطات من النساء ضحايا للاختفاء القسري و/أو أجبرن على العيش في المنفى. وقد واجه العديد من نشطاء المعارضة والمجتمع المدني، فضلا عن الصحفيين، تهما جنائية ذات دوافع سياسية، وحُكم على البعض بالسجن لفترات طويلة. وأفاد المدافعون عن حقوق الإنسان أن 62 امرأة إما صدرت أحكام بحقهن أو يوجدن قيد الاحتجاز في انتظار الحكم عليهن، كما وُجهت تهم لـ 21 امرأة أخرى وأطلق سراحهن لاحقاً[4]. وتعاني النساء والفتيات على وجه الخصوص نتيجة ممارسات مهينة أخرى، مثل محدودية

(2) انظر A/75/173.

(3) International Committee for the Investigation of Torture in Belarus, "The mass torture in Belarus 2020". Available at https://drive.google.com/file/d/1qbhqS_nQbMR2Sbwgx4eN6szko14RKQdF/view.

(4) Viasna, "List of political prisoners", available at https://prisoners.spring96.org/en/table; and Belarus Women's Foundation, "Women political prisoners in Belarus", available at https://belaruswomen.org/en/political-prisoners.

منتجات النظافة الصحية وسبل الحصول على الخدمات الطبية، وتعذر الاستتار أثناء استخدام المراحيض. وقد استفحل سوء الظروف الصحية في مرافق الاحتجاز بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

11 - وكثفت السلطات من ممارساتها الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، مستهدفةً أيضا المدافعين عن حقوق المرأة. واتخذ القمع أشكالا مختلفة، مثل الترهيب والمضايقة الإدارية والمالية، وعمليات مداهمة المكاتب، وأعمال تفتيش منازل النشطاء، والملاحقات القضائية، والاعتقالات، وإصدار الأحكام.

12 - وتضع السلطات عقبات مماثلة لتقويض عمل الصحفيات والمدونات، وقد وجت تهما جنائية ضد العشرات منهن، مشددةً الخناق على حرية التعبير في البلد.

باء - المنهجية

13 - تؤدي المقررة الخاصة مهامها في إطار الامتثال لمبادئ الصدق والحياد والاستقلالية، وفقاً لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وتسعى المقررة الخاصة إلى إثبات الحقائق على أساس المعلومات الموضوعية والموثوقة المقدمة من المصادر ذات الاختصاص، مع إيلاء الاهتمام لحماية هذه المصادر والسعي في الوقت نفسه إلى ضمان الشفافية.

14 - ووفقا للممارسة السابقة، قدمت المقررة الخاصة في 26 نيسان/أبريل 2021 طلبا إلى حكومة بيلاروس لزيارة البلد بصفتها الرسمية. ولم يلق طلبها أي رد. وتأسف المقررة الخاصة لهذا العزوف عن التفاعل مع الولاية المنوطة بها، وتشجع الحكومة على إعادة النظر في موقفها.

15 - ولإعداد هذا التقرير، اعتمدت المقررة الخاصة على المعلومات المتاحة للعموم، بما في ذلك البيانات الحكومية والردود على رسائل الادعاء؛ والبيانات الواردة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن كانوا شهودا على تلك الانتهاكات؛ والتقارير الواردة من السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والإقليمية؛ والتقرير الأخير لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في سياق الانتخابات الرئاسية لعام 2020 (A/HRC/46/4)؛ والتقارير الأخيرة التي أعدتها هيئات معاهدات الأمم المتحدة، بما فيها التقريران المقدمان من لجنة حقوق الطفل في عام 2020 (CRC/C/BLR/CO/5-6)، وتقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لعام 2018 (CCPR/C/BLR/CO/5)، وتقرير لجنة مناهضة التعذيب لعام 2018 (CAT/C/BLR/CO/5)، وتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام 2016 (CEDAW/C/BLR/CO/8)؛ والمعلومات المقدمة في سياق الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لبيلاروس؛ وغيرها من المعلومات المتاحة للعموم، والتي تم التحقق منها على النحو الواجب. واعتمدت المقررة الخاصة أيضا على شهادات عديدة أدلى بها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن كانوا شهودا على تلك الانتهاكات استجابة للدعوة إلى تقديم مساهمات التي أطلقتها المقررة الخاصة في 15 أيار/مايو 2021؛ وقد تم التثبُّت من هذه المعلومات المباشرة على النحو الواجب والتحقق منها إلى أقصى حد ممكن.

ثانيا - الإطار القانوني والتطورات ذات الصلة

ألف - الإطار القانوني والسياساتي الدولي المتعلق بحقوق النساء والفتيات والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين

16 - أحرزت الأمم المتحدة على امتداد تاريخها تقدما كبيرا في تحويل حقوق الإنسان للمرأة من مفهوم تحرري نظري وفلسفي إلى جزء لا يتجزأ من القانون الدولي لحقوق الإنسان المعاصر.

17 - والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مبدأ أساسي يعززه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان اعتماد الجمعية العامة في عام 1979 اتفاقيةَ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إنجازاً رئيسياً آخر. وبيلاروس طرف في الاتفاقيات المذكورة أعلاه.

18 - وبوصفها من الموقعين على منهاج العمل للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اعتمد في بيجين عام 1995، التزمت بيلاروس أيضاً بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي 25 أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك لتحقيق عدد من الغايات منها "حماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات".

19 - ورغم تصدر بيلاروس للخُمس الثاني من البلدان التي تم تصنيفها في تحديث المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن[5] لعام 2019، وتفوقها على معظم بلدان مجموعتها الإقليمية، لا تزال هناك أوجه قصور على صعيد القانون والممارسة العملية ينبغي لبيلاروس معالجتها من أجل تحقيق الأهداف والمعايير الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة.

باء - التشريعات والسياسات الوطنية

20 - تلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن التشريعات الوطنية لبيلاروس تفتقر إلى حظر محدد للتمييز الجنساني. وينتج عن ذلك، في جملة أمور، ممارسات تمييزية ضد النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، تذكّر المقررة الخاصة بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/BLR/CO/8) وتشدد عليها.

21 - وتفتقر التشريعات الوطني أيضاً إلى تعريف محدد للعنف العائلي، وتخفق في منعه عمليا. وبينما تجرم التشريعات اغتصاب النساء والرجال على حد سواء، فهي لا تتضمن تجريما صريحا للاغتصاب الزوجي. وعلاوة على ذلك، لا يحظر القانون التمييز على أساس الميل الجنسي. وبسبب أوجه القصور هذه، لا تتوفر إحصاءات عن العنف العائلي أو عنف العشير، الأمر الذي يحرم الحكومة من الأدوات الفعالة لتحليل اتجاهات هذه الجرائم ومكافحتها.

(5) Georgetown Institute for Women, Peace and Security and Peace Research Institute Oslo, *Women, Peace and Security Index 2019/20: Tracking Sustainable Peace through Inclusion, Justice, and Security for Women* (Washington, D.C., 2019).

22 - وتلاحظ المقررة الخاصة مع الأسف الاتجاه التشريعي العام نحو زيادة تقييد التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في حرية التجمع والحق في تكوين الجمعيات والحق في التعبير. وعلى وجه أدق، تم مؤخرا صياغة أو اعتماد تعديلات للقوانين المتعلقة بالمناسبات الجماهيرية في بيلاروس[6]، وبالمسائل المتعلقة بوسائط الإعلام، وبحماية البيانات الشخصية، وقوانين أخرى[7]، الأمر الذي سيحصر المناسبات والاحتجاجات العامة في تلك التي تسمح بها السلطات رسميا، ويزيد من تقييد حرية وسائط الإعلام.

23 - وأما مشروعا القانونين المتعلقين بمنع إعادة الاعتبار للنازية وبإدخال تعديلات على قوانين مكافحة التطرف، والتغييرات المقابلة في القانون الجنائي، فسيستحدثان المسؤولية الجنائية الفردية عن أي "نشاط متطرف"، بالتعريف المبهم الوارد في التشريعين المقترحين، تقوم به منظمات المجتمع المدني أو وسائط الإعلام أو النقابات العمالية أو أولئك الذين يعبرون عن آراء مخالفة. وحتى حمل الرموز التاريخية والسمات القومية، مثل العلم الأبيض والأحمر، يمكن اعتباره من مظاهر "التطرف". وبالتالي، يبدو أن السلطات تحاول إضفاء الشرعية بطريقة بَعدية على الانتهاكات العديدة للحقوق والحريات الأساسية التي وقعت في بيلاروس منذ آب/أغسطس 2020.

24 - وتلاحظ المقررة الخاصة أنه على الرغم من التوصيات المتعددة المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الدورة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/5)، لم تنشئ بيلاروس بعد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ويحد غياب أمين للمظالم من فرص المرأة في بيلاروس في التماس حماية ما لها من حقوق تندرج ضمن حقوق الإنسان من هيئة متخصصة تملك صلاحية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من أبعاد جنسانية محددة.

25 - وقد حققت الجهود الوطنية الرامية إلى حماية حقوق المرأة نجاحات لا يمكن إنكارها في بعض المجالات، مثل مكافحة الأمية أو الاتجار بالأشخاص. ومما يؤسف له أن السياسات في مجالات أخرى تظل حبيسة الخطابات إلى حد كبير، وغالباً ما لا تُترجم خطط العمل إلى خطوات عملية.

26 - وقد اعتمدت الحكومة خطتي عمل متعاقبتين بشأن المساواة بين الجنسين[8]. وفي حين تتبع هاتان الخطتان جزئيا توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام 2016 (A/HRC/WG.6/36/BLR/1)، فإنهما تظلان في معظمهما وثيقتين إنشائيتين ضئيلتي الأثر من الناحية العملية. فقد أفادت التقارير، على سبيل المثال، أن المجلس الوطني للسياسات الجنسانية، وهو هيئة أنشئت في عام 2020، لم يحقق سوى تحسينات قليلة.

27 - وتلاحظ المقررة الخاصة أن هذه التطورات المؤسسية تركز في الغالب على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فهي تعالج مسائل العنف العائلي، والاتجار بالبشر، وتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين،

(6) انظر: www.belta.by/society/view/deputaty-prinjali-v-pervom-chtenii-zakonoproekt-o-massovyh-meroprijatijah-v-belarusi-435460-2021/.

(7) انظر: https://pravo.by/bank-dannykh-proektov-zakonov-respubliki-belarus/.

(8) Belta, "Belarus approves national action plan on gender equality for 2017–2020", 21 February 2017, available at https://eng.belta.by/society/view/belarus-approves-national-action-plan-on-gender-equality-for-2017-2020-98881-2017/; and "Belarusian government approves National Action Plan for Gender Equality for 2021–2025", 6 January 2021, available at https://eng.belta.by/society/view/belarusian-government-approves-national-action-plan-for-gender-equality-for-2021-2025-136403-2021/.

ولكنها تهمل إلى حد كبير الحقوق المدنية والسياسية للنساء والفتيات والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين.

ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة

28 - وفقاً للمادة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجب أن تتعهد الدول الأطراف في العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية. ووفقا للمادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يجب على الدول الأطراف أن تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في الأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية. ووفقا للمادة 32 من دستور بيلاروس، يُكفل للمرأة المساواة مع الرجل في الحقوق، بما في ذلك في فرص الترقية في العمل وفي المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وغيرها من مجالات الأنشطة.

29 - غير أن الخطابات الرسمية ما فتئت تقلل مراراً وتكراراً من شأن تطلع المرأة المشروع إلى الحصول على المساواة الكاملة. فعلى سبيل المثال، ألمحت ليدزيا يارموشينا، رئيسة اللجنة الانتخابية المركزية، في كانون الأول/ديسمبر 2010، إلى أن النساء ما كن ليعانين من قمع الشرطة لو بقين في المنازل لطهي الحساء بدلا من الانضمام إلى الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات[9]. وبعد ذلك بعشر سنوات، قال الرئيس ألكسندر لوكاشينكو إن "دستورنا لم يوضع لامرأة. فمجتمعنا لم ينضج إلى درجة التصويت لامرأة"[10]، مدعيا أن المرأة "ليس بمستطاعها تحمل ضغوط الرئاسة"[11].

30 - وعلى الرغم من أن النساء يشكلن أكثر من نصف سكان البلد - بلغت نسبتهن 53,45 في المائة في عام 2019 حسبما أفيد[12] - فهن ممثلات تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في مناصب صنع القرار. ولاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن مراكز النساء في الإدارة العامة لبيلاروس تتركز في المستويين المتوسط والأدنى[13]. ووفقا للإحصاءات الرسمية، ترتفع نسبة النساء في الجهاز القضائي لتبلغ نحو 69 في المائة، وهناك خمس نساء في المحكمة الدستورية من بين القضاة الاثني عشر بالمحكمة، بينما يقل تمثيلهن في الهيئة التشريعية، حيث يشغلن بالكاد ثلث مقاعد البرلمان، على سبيل المثال.

(9) انظر: https://euroradio.fm/ru/sideli-doma-varili-borshch-kak-rodilsya-glavnyy-mem-vyborov-2010-goda.

(10) Andrew Roth, "Women unite in maverick attempt to unseat Lukashenko in Belarus", *The Guardian*, 26 July 2020. Available at www.theguardian.com/world/2020/jul/26/belarus-svetlana-tikhanovskaya-unseat-alexander-lukashenko.

(11) انظر: https://tass.ru/mezhdunarodnaya-panorama/8777777.

(12) Trading Economics, "Belarus – population, female (% of total)". Available at https://tradingeconomics.com/belarus/population-female-percent-of-total-wb-data.html.

(13) CEDAW/C/BLR/CO/8، الفقرة 28.

31 - وعلاوة على ذلك، فإن تمثيل المرأة في هياكل الحكومة التنفيذية ناقص إلى حد كبير، ولا سيما في المناصب السياسية العليا: فمن بين 24 وزيرا في الحكومة، هناك امرأة واحدة فقط في الوقت الراهن[14]؛ ولا تشكل النساء سوى 3,2 في المائة من رؤساء أجهزة الدولة التابعة لمجلس الوزراء[15]. والرئيس الحالي للإدارة الرئاسية رجل، وكذلك ثلاثة من نوابه الأربعة. واختلال التوازن بين الجنسين أسوأ بين رؤساء الإدارات الإقليمية (على مستوى الأقاليم والعاصمة مينسك): فالرئيس لم يعين قط أي امرأة في أي منصب من هذه المناصب[16]. ووفقا للبيانات المتاحة، لم يتجاوز عدد النساء في عام 2020 نسبة 3,4 في المائة من مجموع السفراء[17].

32 - وما فتئت السلطات في بيلاروس تثني المرأة منذ عقود عن المشاركة في الحياة السياسية والعامة للبلد، معيقةً بذلك جهود المرأة للوصول إلى مناصب في السلطة أو لتكون من ضمن المنتخبين. وفي حين بدا لمدة طويلة أن ممارسة العمل السياسي ليس في متناول المرأة، برز العديد منهن في أدوار قيادية في صفوف المعارضة - وهذا تطور تجلى بوضوح في عام 2020 عندما أدت عدة نساء دورا فعالا في جمع التوقيعات وتعبئة حشود المناصرين خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، وقمن بقيادة الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات.

33 - وتمثل الشعبية التي اكتسبتها المرشحة الرئاسية سفياتلانا تسيخانوسكايا، التي قررت الترشح نيابة عن زوجها سياراي تسيخانوسكي بعد اعتقاله، رمزاً لتأنيث الحياة السياسية في بيلاروس. وقد تلقت تهديدات خلال حملتها الانتخابية، بما في ذلك تهديدات ضد أطفالها[18]، ولم تحقق هيئات إنفاذ القانون في تلك التهديدات. وفي 11 آب/أغسطس، ورد في التقارير أنها أُجبرت على اللجوء إلى ليتوانيا.

34 - وفي آب/أغسطس 2020، شاركت ماريا كاليسنيكافا، رئيسةُ الحملة الانتخابية لفيكتار باباريكا، في إنشاء مجلس تنسيق للقوى المؤيدة للديمقراطية، بهدف الانخراط في حوار مع السلطات للتوصل إلى مخرج من الأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات. وقد اختُطفت في مينسك في 7 أيلول/سبتمبر، وبعد محاولة فاشلة لطردها بالقوة إلى أوكرانيا، وجهت إليها تهمة في 12 أيلول/سبتمبر بموجب المادة 361 (3) من القانون الجنائي (توجيه دعوات للقيام بأعمال ضد الأمن القومي)[19]. وفي 13 أيار/مايو 2021، وجهت إليها تهمتان إضافيتان بموجب المادتين 357 (التآمر للاستيلاء على سلطة الدولة بوسائل غير دستورية)

(14) انظر: www.government.by/en/departments/.

(15) انظر: www.belstat.gov.by/ofitsialnaya-statistika/makroekonomika-i-okruzhayushchaya-sreda/gendernaya-statistika-i-statistika-otdelnykh-grupp-naseleniya/gendernaya-statistika/osnovnye-pokazateli-gendernoy-statistiki/.

(16) انظر: https://ru.wikipedia.org/wiki/Список_глав_областей_Белоруссии.

(17) انظر: www.belstat.gov.by/ofitsialnaya-statistika/makroekonomika-i-okruzhayushchaya-sreda/gendernaya-statistika-i-statistika-otdelnykh-grupp-naseleniya/gendernaya-statistika/osnovnye-pokazateli-gendernoy-statistiki/.

(18) Andrew Roth, “Belarus opposition candidate implies threat to children after leaving country”, *The Guardian*, 12 August 2020. Available at www.theguardian.com/world/2020/aug/11/belarus-opposition-candidate-lithuania-protests-svetlana-tikhanouskaya.

(19) انظر: www.dw.com/ru/v-belarusi-oppozicionerke-marii-kolesnikovoj-predjavleny-obvinenija/a-57520833.

و 361-1 (إنشاء جماعة متطرفة وقيادتها). وفي حال إدانتها، قد تواجه ماريا كاليسنيكافا عقوبة بالسجن تصل إلى 12 عاما.

35 - وشنت القيادة العليا في البلد حملة تشهير ضد هؤلاء النساء القياديات وأُخريات، مستخدمة قوالب ومواقف نمطية تمييزية ضارة فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات المرأة في المجتمع. وعلى وجه الخصوص، تحدث الرئيس عن سفياتلانا تسيخانوسكايا، وسخر منها قائلا إنها "تطبخ شرائح لحم جيدة"[20]، ووصفها هي وغيرها من القيادات النسائية في المعارضة بأنهن "فتيات تعيسات"[21]. ومنذ ذلك الحين ووسائل الإعلام الموالية للحكومة تردد هذا الخطاب المهين.

36 - وفي حين ترحب المقررة الخاصة بالدور الجديد للمرأة في السياسة البيلاروسية وتشجعها على الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، فهي تعرب عن قلقها العميق إزاء الحملة غير المسبوقة والعنيفة التي تتعرض لها المرأة منذ عام 2020، والمتمثلة في القولبة النمطية السلبية والسخرية والضغط والتخويف والتهديد والقمع. ويروعها على وجه الخصوص اضطرار عشرات الناشطات البارزات في المعارضة إلى اللجوء إلى الخارج، وأحيانا في أعقاب تلقيهن تهديدات بوضع أطفالهن في عهدة الدولة، والحكم على أخريات بالسجن بتهم تبدو ذات دوافع سياسية.

باء - الحق في حرية التجمع

37 - يساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء انتهاك بيلاروس المنهجي للحق في التجمع السلمي، والأعمال الوحشية المرتكبة ضد النساء والفتيات اللاتي حاولن ممارسة هذا الحق في عام 2020 للاحتجاج على التلاعب المزعوم في الانتخابات ورد الحكومة بقسوة على الأصوات المعارِضة. وقد اتخذت الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات أشكالا مختلفة - من تجمعات جماهيرية، ومسيرات، وسلاسل تضامن، وعروض فنية - وكان يغلب عليها جميعا الطابع السلمي.

38 - وفي 12 آب/أغسطس، نظمت النساء والفتيات، وهن يرتدين ملابس بيضاء ويحملن الزهور ولافتات تدعو إلى إنهاء عنف الشرطة، "نزهة" سلمية في مينسك. ووجهت السلطات تحذيراً بأن التجمع غير مسموح به، ولكنها لم تفرقه أو تعتقل المشاركات فيه. وحظيت تجمعات ومسيرات تضامن مماثلة كانت تعقد كل يوم سبت بعد ذلك بدعم هائل، ولكن كانت تُفرق بعنف.

39 - واعتباراً من أيلول/سبتمبر 2020، أصبحت شرطة مكافحة الشغب ترد بعنف مستخدمة القوة المفرطة لتفريق النساء والفتيات المحتجات واعتقالهن. ودأب ضباط إنفاذ القانون عموما على تجاهل ما إذا كانت هناك أي أسباب لاعتقال المشاركات واحتجازهن بوحشية؛ ولم تُبلّغ النساء المحتجزات بما لهن من حقوق، أو بأسباب اعتقالهن، أو التهم الموجهة إليهن؛ ولم تحفظ أي سجلات نظامية في سجل المحتجزين؛ ونادرا ما كانت تُحترَم المتطلبات الأساسية للفصل بين الرجال والنساء والقصر.

(20) انظر: www.belnovosti.by/politika/lukashenko-o-tihanovskoy-ona-horoshuyu-kotletu-tolko-chto-prigotovila-detishek-nakormila.

(21) انظر: www.rosbalt.ru/world/2020/08/04/1857026.html.

40 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، احتجزت قوات الشرطة ووكلاؤها بقسوة ما لا يقل عن 69 مشاركةً في المسيرة النسائية في مينسك[22]. واستخدمت وسائل وأساليب مماثلة أثناء تفريق المسيرة السلمية للجدات في 12 تشرين الأول/أكتوبر، حيث أفيد أن شرطة مكافحة الشغب استخدمت قنابل صوتية. ونتيجة لوحشية الشرطة العشوائية، أُصيب كثير من النساء بجروح خطيرة. وفي غوميل، كُسرت ساق امرأة تبلغ من العمر 48 عاما بعد أن دفعها ضابط شرطة. وأصيبت امرأة تبلغ من العمر 22 عاما بالتواءٍ شديد وأدخلت إلى المستشفى. واحتُجز أكثر من 000 30 شخص تعسفا في بيلاروس خلال العام الماضي. وأفادت جماعات حقوق الإنسان أن الغالبية العظمى من تلك الاعتقالات كان وراءها دوافع سياسية[23].

41 - وأدت الأحداث الاستثنائية التي وقعت في منتصف آب/أغسطس 2020 إلى الرفع من وتيرة توسع نطاق الدردشة على منصة تيليغرام، بعد أن ظهرت وانتشرت بشكل كبير خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19. ودفع هذا التطور إلى انتقال مطاردة المعارضين إلى شبكات التواصل الاجتماعي خلال شتاء 2021/2020. ونتيجة لذلك، وجهت السلطات تهما للعديد من النساء بموجب المادة 23-34 المعدلة من قانون الجرائم الإدارية (المشاركة في المناسبات الجماهيرية). ومنذ 1 آذار/مارس 2021، ألقي القبض على أكثر من 250 امرأة لمشاركتهن في احتجاجات سلمية، وحكم على ما لا يقل عن 114 امرأة بدفع غرامات تصل إلى 850 1 يورو؛ وحكم على 55 ممن لديهن أطفال قصر بدفع غرامات إجمالية قدرها 000 37 يورو[24]. وتؤكد المقررة الخاصة أن هذه الأعمال تنتهك المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمن حق الجميع - بما في ذلك النساء والأطفال - في المشاركة في المظاهرات وغيرها من الأحداث الجماهيرية.

جيم - الحق في حرية التعبير وحرية التجمع

42 - وفقاً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة، والحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق الحرية في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة يختارها. وتضمن المادة 33 من دستور بيلاروس أيضاً لكل فرد حرية الرأي والمعتقد والتعبير؛ وتحظر أيضاً الرقابة واحتكار الدولة لوسائل الإعلام.

43 - ومع ذلك، تقيد بيلاروس بشدة حرية التعبير، بما في ذلك الحريات الإعلامية. وبموجب التشريعات الوطنية، يُمنع التعبير العلني عن المعارضة ويضطهد؛ ويحظر الانتقاد العلني لسياسات الحكومة على وجه التحديد، ويعتبر التشهير بالرئيس فعلاً إجرامياً.

44 - ومن دواعي القلق الشديد توسيع نطاق الرقابة ليشمل المجال الخاص. فالسلطات تقتحم محادثات وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد أصحاب الآراء المخالفة ومحاكمتهم. ويُستخدم الجهاز البيروقراطي بأكمله كأداة للقمع، يؤازره في ذلك جهاز إنفاذ القانون ونظام قضائي طيّع. وقد يودي مجرد التعبير عن المعارضة

(22) انظر: www.bbc.com/russian/news-54131765.

(23) انظر: http://spring96.org/ru/news/102650; and Viasna, “Politically motivated administrative proceedings: standards and reality in contemporary Belarus”, 2021, available at http://spring96.org/files/book/en/2021_politically_motivated_administrative_proceedings_en.pdf.

(24) تقرير من إحدى منظمات المجتمع المدني.

بطرق معتدلة، مثل ارتداء ملابس بيضاء وحمراء أو عرض رموز مرتبطة بالمعارضة القومية، إلى مجموعة متنوعة من العقوبات تتراوح بين فقدان المرء لوظيفته وتغريمه أو اعتقاله.

45 - وفي أعقاب تفريق المتظاهرين السلميين بعنف، كانت الاعتقالات الإدارية أكثر الأعمال الانتقامية شيوعا ضد الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، غير أنه بدءاً من خريف عام 2020، أصبحت التهم الجنائية تثار في غالب الأحيان ضد الأشخاص الذين يعبرون سلميا عن آراء مخالفة. فمنذ عام 2020، سجلت جماعات حقوق الإنسان ما لا يقل عن 141 قضية جنائية ذات دوافع سياسية ضد نساء احتُجزن بسبب تعبيرهن عن آراء معارضة[25]. وما فتئ عدد الأشخاص الذين يصفهم المدافعون البيلاروسيون عن حقوق الإنسان بأنهم "سجناء سياسيون" يرتفع باستمرار؛ ففي 15 حزيران/يونيه 2021، بلغ العدد 500 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 و 56 عاما، من بينهم 62 امرأة (يشمل هذا العدد الأشخاص الذين أطلق سراحهن فيما بعد)[26].

46 - واستُخدمت أعمال الترهيب والمضايقة وتفتيش المنازل والملاحقات القضائية والاعتقال والاحتجاز وتوجيه التهم الجنائية لأسباب سياسية لاستهداف النساء من جميع الفئات المهنية والطبقات الاجتماعية، مثل ناشطات المجتمع المدني والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والمحاميات والعاملات في المجال الطبي والمعلمات والرياضيات والفنانات ومديرات الدردشة على منصة تيليغرام؛ وفي الواقع، يمكن استهداف أي شخص يُرى أو يُعتبر أنه يدعم الاحتجاجات المناهضة للحكومة - بما في ذلك الأطفال.

47 - ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء الانتهاكات الماسة بحرية الأطفال البيلاروسيين في التعبير والتجمع، ولا سيما بالنسبة للمراهقات. فقد أفيد بأن الأطفال الذين أعرب آباؤهم علنا عن أفكار معارضة أو شاركوا في احتجاجات سلمية، وقعوا ضحايا للتنمر في المدرسة. وقد عانوا من ضغوط نفسية بسبب نشاطهم أو بسبب النشاط المدني لأقاربهم. وأجبرت الظروف العديد من المراهقين على أن يشهدوا مداهمة الشرطة لمنازلهم واعتقال أقاربهم لوضعهم العلم الأبيض والأحمر على نوافذهم.

1 - تقويض عمل الصحفيات والمدونات

48 - تكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها فيما يتعلق بزيادة تقليص الحريات الإعلامية في بيلاروس نتيجة للتعديلات الأخيرة التي أدخلت على الإطار القانوني المفرط التنظيم أصلا للصحفيين والمدونين. وهي تأسف للمضايقات التي يتعرض لها العاملون في وسائل الإعلام المستقلة، ولا سيما العاملون في منصة Tut.by الإعلامية على الإنترنت، وصحفيو محطة بلسات Belsat، ومن بينهم نسبة عالية من النساء.

49 - وقد وصفت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2020 بيلاروس بأنها "أخطر بلد في أوروبا بالنسبة للعاملين في مجال الإعلام"، مبرزةً حوادث قطع الإنترنت وحجب المواقع الإخبارية، فضلا عن الرقابة على وسائل الإعلام المطبوعة[27]. وقد تأثرت النساء العاملات في وسائط الإعلام بأعداد كبيرة

(25) انظر: http://spring96.org/files/book/ru/2021_politically_motivated_criminal_prosecutions_ru.pdf.

(26) Viasna, "List of political prisoners". Available at https://prisoners.spring96.org/en/table (15 June 2021); and https://dissidentby.com/prisoners?limit=15&sort=add%7Cdesc&search=&status=&sex%5B%5D=1&article=.

(27) Reporters without Borders, "Belarus: bad time for independent journalism". Available at https://rsf.org/en/belarus.

بأعمال الضغط أو التخويف أو الاعتقال أو الاحتجاز أو سوء المعاملة بسبب أدائهن لواجباتهن المهنية. وسجل بعد يوم الانتخابات ما لا يقل عن 62 حالة عنف بدني ضد الصحفيين، بمن فيهم العاملات في وسائط الإعلام. وتلقى معظم الصحفيين المحتجزين أحكاما إدارية أو غرامات، وذلك بشكل متكرر بالنسبة لبعضهم. وأجبر بعضهم على الفرار من البلد، كما كان الحال بالنسبة لماريا ماتوسيفيتش، وهي مواطنة ليتوانية مقيمة في مينسك، طردت ومنعت من دخول بيلاروس بعد أن احتجزتها الشرطة وضربتها أثناء تغطيتها لتظاهرة[28].

50 - وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ألقي القبض على الصحفية كاتسيارينا باريسيفيتش للاشتباه في إفشائها معلومات طبية سرية (المادة 178 من القانون الجنائي). وكانت قد اقتبست في مقال تحقق فيه في ظروف وفاة رامان بندارينكا نتائج اختبار طبي يفند ادعاء أجهزة إنفاذ القانون بأن دم الرجل، الذي اعتقل بوحشية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر خارج المبنى الذي تقع فيه شقته في مينسك، كان يحتوي على الكحول عند نقله إلى المستشفى من مركز الشرطة حيث كان محتجزا. وفي 19 شباط/فبراير 2021، حكم على السيدة باريسيفيتش بالسجن لمدة ستة أشهر وبغرامة[29].

51 - واتُهمت صحفيتان أخريان، هما داريا شولتسوفا وكاتسيارينا أندريفا (التي تستخدم أيضاً الاسم المستعار باخفالافا)، وكلتاهما تعملان في تلفزيون بلسات، بـ "تنظيم أعمال تنتهك النظام العام بشكل صارخ" (المادة 342 من القانون الجنائي) بعد بث مباشر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر لتجمع عفوي إحياء لذكرى الراحل رامان باندارينكا وفرقته شرطة مكافحة الشغب بعنف. وفي 18 شباط/فبراير 2021، أدينتا بتهمة "تعطيل عمل النقل العام" وحكم عليهما في وقت لاحق بالسجن لمدة سنتين[30]. كما أدرجت أجهزة الأمن أسماء الصحفيات الثلاث المذكورات أعلاه كأشخاص "يملن إلى التطرف"، وهو وصف يُستخدم بشكل متزايد للطعن في مصداقية الصحفيين المستقلين والمدونين المنتقدين.

52 - وتستدعي الشرطة أو لجنة أمن الدولة أحيانا الصحفيين لاستجوابهم. ومن ثم يستخدم التهديد بإطلاق نعت "متطرف" على الصحفيين لتخويفهم ومنعهم من العمل. وتستخدم الشرطة على نحو متزايد وسائل أخرى للضغط والتخويف ضد الصحفيات، بما في ذلك بتوجيه اتهامات جنائية بالتهرب الضريبي. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، ألقي القبض على مؤسِّسة نادي الصحافة في بيلاروس، يوليا سلوتسكايا، ومديرة البرامج في النادي، ألا شاركو، ووجهت إليهما لاحقاً تهم بموجب المادة 243 من القانون الجنائي (التهرب الضريبي على نطاق واسع). وهما محتجزتان في الحبس الاحتياطي منذ ذلك الحين، على الرغم من

(28) Edvardas Špokas, "Lithuanian protester in Belarus: police hit me harder when they found my passport", LRT, 20 January 2021. Available at www.lrt.lt/en/news-in-english/19/1325172/lithuanian-protester-in-belarus-police-hit-me-harder-when-they-found-my-passport.

(29) Viasna, "Tut.by reporter and whistleblower doctor convicted in political trial", 2 March 2021, available at http://spring96.org/en/news/102228; and https://baj.by/be/content/zhurnalistku-tutby-katerinu-borisevich-postavili-na-uchet-kak-sklonnuyu-k-ekstremizmu.

(30) Viasna, "Darya Chultsova: Belsat TV journalist, sentenced to 2 years in prison", available at https://prisoners.spring96.org/en/person/darja-czulcova; and "Katsiarayna Andreyeva (Bakhvalava): Belsat TV journalist, sentenced to 2 years in prison", available at https://prisoners.spring96.org/en/person/kacjaryna-andreeva-bakhvalava.

أن التحقيق لم يفض إلى ما يثبت ارتكاب أي مخالفة. وورد في التقارير أن صحة السيدة سلوتسكايا تدهورت أثناء وجودها في الحبس الاحتياطي بسبب رفض سلطات السجن السماح لأقاربها بتزويدها بالأدوية اللازمة.

53 - واستمرت المضايقات البيروقراطية والقضائية للصحفيين وتكثفت في عام 2021. ففي 16 شباط/فبراير 2021، داهم موظفو إنفاذ القانون مكاتب وسائط إعلام عديدة في إطار تحقيق في أعمال "تنتهك النظام العام انتهاكا صارخا" (المادة 342 من القانون الجنائي). وفي 18 أيار/مايو، أغلقت السلطات البيلاروسية موقع Tut.by، وهو أكبر منصة إعلامية خاصة في البلد. وحجب الوصول إلى موقع Tut.by على شبكة الإنترنت، وتمت مداهمة المكاتب والشقق الخاصة للصحفيين، وصودرت معدات وأقراص صلبة، واحتُجز ما لا يقل عن 13 موظفا، منهم تسع نساء. ووضعت ثلاث موظفات أخريات قيد الإقامة الجبرية. ووجهت إليهم جميعا تهم بموجب المادة 243 (3) من القانون الجنائي (التهرب الضريبي)؛ وأفيد بأن بعض المحتجزين منعوا من الاتصال بمحاميهم[31].

54 - وأفادت رابطة الصحفيين البيلاروسية أن 75 من العاملين في وسائط الإعلام قد احتُجزوا من بداية العام حتى 5 حزيران/يونيه 2021، ولا يزال 27 منهم، ومعظمهم من النساء، رهن الاحتجاز[32]. وبحسب استطلاع للرأي شمل الصحفيين الذين لا يزالون أحرارا، يفكر أكثر من النصف منهم حاليا في مغادرة البلد[33]. وقد قام العشرات بذلك بالفعل في الأشهر الأخيرة خوفا من القمع أو الاعتقال.

2 - المدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات المجتمع المدني

55 - تشجب المقررة الخاصة الأعمال الانتقامية المنهجية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان انتقاما من أنشطهن المهنية المشروعة. وقد تضاعفت في عام 2021 أعمال التهديد والتخويف ومضايقات سلطات التحقق الضريبي وعمليات التفتيش والاعتقال أو الطرد القسري. وتشير المقررة الخاصة إلى التشريعات التقييدية الشاملة التي تنظم حرية تكوين الجمعيات في بيلاروس، مشيرة إلى أن المادة 23-88 من قانون الجرائم الإدارية (المسؤولية الإدارية عن الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جمعية عامة) غالباً ما تستخدم لمعاقبة أعضاء المنظمات غير المسجلة.

56 - وفي 6 أيلول/سبتمبر 2020، اختطف ثلاثة رجال يرتدون ملابس مدنية أريانا سوخي من منزلها، وهي عالمة بيئة ورئيسة مجلس إدارة الرابطة العامة إيكودوم Ecodom، واقتادوها إلى مركز الاحتجاز في شارع أكريستسينا في مينسك، حيث احتُجزت لمدة خمسة أيام قبل أن توجه لها تهمة "المشاركة في مناسبة جماهيرية غير مأذون بها" بموجب المادة 23-34 من قانون الجرائم الإدارية. وفُتش منزلا المدافعتين البيلاروسيتين عن حقوق الإنسان، تاتسيانا ريفياكا، منسقة لدى دار بيلاروس لحقوق الإنسان (Belarusian Human Rights House)، وأنيرا برانيتسكايا، وهي عضو في فريق كونستانتا الإنساني (Human Constanta). وأفيد بأن السيدة برانيتسكايا، التي تعمل على قضايا التعذيب وحقوق الأشخاص

(31) Viasna, "TUT.BY employees are political prisoners", 25 May 2021. Available at http://spring96.org/en/news/103530.

(32) Belarusian Association of Journalists "Repressions against journalists in Belarus, 2021 (chart)", 5 June 2021. Available at https://baj.by/en/analytics/repressions-against-journalists-belarus-2021-chart.

(33) انظر: https://baj.by/be/content/bolshe-poloviny-oproshennyh-belorusskih-zhurnalistov-dumali-ob-otezde-iz-strany-posle.

ذوي الإعاقة والأجانب وعديمي الجنسية في بيلاروس، احتجزت في 6 نيسان/أبريل 2021 بمعزل عن العالم الخارجي لبعض الوقت، وأن معداتها قد صودرت. وفي اليوم التالي، استدعتها لجنة التحقيق لاستجوابها. والسيدة برانيتسكايا ممنوعة من مغادرة البلد ريثما يتم توجيه تهمة إليها بشكل رسمي[34].

57 - وشاركت منسقة الخدمة التطوعية في مركز فياسنا لحقوق الإنسان ومشارِكة في حملة "مدافعون عن حقوق الإنسان من أجل انتخابات حرة"، ماريا (المعروفة أيضاً باسم مارفا) رابكوفا، في مراقبة التجمعات السلمية وتوثيق الأدلة على تعذيب المحتجين المحتجزين وإساءة معاملتهم. وفي 17 أيلول/سبتمبر 2020، احتُجزت هي وزوجها. وفُتشت شقتهما وصودرت معداتهما. ووُجهت إلى السيدة رابكوفا تهم بموجب المواد 293 (3) (تدريب أشخاص أو إعدادهم للمشاركة في أعمال الشغب، أو تمويل هذه الأنشطة)، و 130 (3) (التحريض على العداء الاجتماعي للحكومة من قبل مجموعة من الأفراد المجهولين)، و 285 (2) (الانخراط في منظمة إجرامية) من القانون الجنائي. وفي حال إدانتها، قد تواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى 12 عاما. ويعتبر مركز فياسنا تلك الحالات وغيرها من الحالات أمثلة على القمع بدوافع سياسية.

58 - واعتُقلت الناشطة الأوروبية في الحملة المدنية البيلاروسية بالينا شاريندا - باناسيوك في بريست في 3 كانون الثاني/يناير 2021 بعد تفتيش منزلها. ووجهت إليها تهم بموجب المواد 364 (العنف ضد ضباط شرطة)، و 368 (إهانة الرئيس)، و 369 (إهانة ممثلي السلطات) من القانون الجنائي. وخلال جلسات المحكمة، قالت إنها ضحية للقمع السياسي وطعنت في شرعية المحكمة. وفي 9 حزيران/يونيه 2021، حكم عليها بالسجن لمدة سنتين.

59 - وتشدد المقررة الخاصة على أن تعريض المدافعات عن حقوق الإنسان للضغط والتخويف والمضايقة ينتهك المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل حرية تكوين الجمعيات للجميع. وتذكر أيضا بأنه بموجب المادة 1 من الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، "من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي".

دال - ظروف الاحتجاز القاسية

1 - اللغة المسيئة

60 - يساور المقررة الخاصة القلق إزاء ادعاءات عديدة تتعلق باستخدام لغة مسيئة ضد النساء أثناء احتجازهن، وتشير إلى أن هذه الممارسات تسهم في القوالب النمطية التمييزية والمواقف الأبوية تجاه المرأة في بيلاروس. فعلى سبيل المثال، اتُّهمت نساء كثيرات أثناء الاحتجاز بأنهن أمهات وزوجات سيئات لمشاركتهن في مظاهرات "بدلا من أداء واجبات رعاية الأطفال في المنزل". ويُزعم أن العديد منهن تعرضن لإساءات لفظية وسوء معاملة نفسية أثناء الاعتقال أو الاحتجاز، حيث لجأ المحققون إلى إهانتهن أو تهديدهن بالقتل أو الاغتصاب.

(34) Viasna, "Stop persecution of human rights activists Tatsiana Hatsura-Yavorskaya and Enira Branitskaya", 6 April 2021. Available at http://spring96.org/en/news/102816.

2 - التعذيب والممارسات التمييزية والمهينة

61 - تلقت المقررة الخاصة عدة شهادات من محتجات تعرضن للدفع والضرب والزحم بسبب مشاركتهن في احتجاجات سلمية في الفترة 2020-2021. وتشير أدلة متطابقة إلى مركز الاحتجاز في أكريستسينا في مينسك باعتباره المكان الذي تلقت فيه النساء أسوأ ألوان المعاملة اللاإنسانية، ولا سيما في آب/أغسطس 2020. وتعرضت النساء أيضاً لمعاملة مهينة أثناء نقلهن من وإلى مركز الاحتجاز هذا، وغيره من مراكز الاحتجاز.

62 - ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء عدم المساءلة عن أعمال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة التي تتعرض لها النساء. ووفقا لمركز تعزيز حقوق المرأة - المسمى 'حقوقها'، احتُجز تعسفاً ما بين 500 إلى 700 امرأة، من بينهن فتيات ومسنات، في جميع أنحاء بيلاروسيا بين 9 و 12 آب/أغسطس 2020[35]. وقدم المركز عدة مناشدات بشأن الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المتظاهرات السلميات. وفي جميع الحالات، ردت السلطات إما بأن هناك حاجة إلى إجراءات تحقق إضافية قبل فتح تحقيق، أو أنه لا توجد أسباب لفتح تحقيق.

63 - وتعرضت المتظاهرات لممارسات تمييزية ومهينة أثناء احتجازهن، واحتجزن في زنازين صغيرة مع عشرات المحتجزين الآخرين. وكان هناك نقص في الضابطات، وكثيرا ما كان الضباط الذكور يدخلون الزنزانات دون سابق إنذار. وحرمت المرأة من حقها في الخصوصية عند استخدام المراحيض. وأفيد بأن إساءة المعاملة تركز على من يسمين بالمشتبه بهن والمحتجزات "السياسيات"، حيث يعاملن بقسوة متعمدة، كوسيلة للانتقام والتأديب. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى النساء المحتجزات أي إمكانية للحصول على منتجات النظافة الصحية أو المياه أو الصابون. وأفيد أن الحراس يعاقبون السجينات إذا تقاسمهن مع السجينات الأخريات منتجات النظافة الصحية التي يتمكن من الحصول عليها من أقاربهن.

64 - وفي آب/أغسطس 2020، منعت المحتجزات بصورة منهجية من الحصول على الفحص الطبي والرعاية الطبية. وكان لا يتم استدعاء سيارة إسعاف إلا في حالة فقدان إحدى المحتجزات لوعيها. وفي بعض الحالات، كان ضباط الشرطة يعاقبون المحتجزات اللواتي يطلبن العناية الطبية، ويهددونهن بسوء المعاملة. ومن بين الممتلكات التي صودرت أثناء الاحتجاز أدوية للنساء المصابات بحالات مزمنة، ولم تكن تعاد إلا في حال تدهور حالتهن الصحية تدهورا كبيرا. وكثيرا ما كانت النساء يذهبن إلى المستشفى مباشرة بعد إطلاق سراحهن. وكانت نتيجة فحص كوفيد-19 إيجابية لدى نسبة كبيرة منهن بعد الاحتجاز.

3 - العنف الجنسي

65 - يساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني المبلغ عنها، مثل اغتصاب المحتجات أو التهديد باغتصابهن. وتزعم بعض المصادر أن ما لا يقل عن 143 امرأة تعرضن للتعذيب أو الاعتداء الجنسي على أيدي ضباط الأمن أثناء حملة القمع التي أعقبت الانتخابات - وهو ادعاء

(35) Centre for Promotion of Women's Rights - Her Rights and Anti-Discrimination Centre Memorial, "The situation with human rights of women in Belarus following the presidential elections in 2020". Available at https://adcmemorial.org/wp-content/uploads/osce-report-on-vaw-1.pdf.

تنفيه السلطات[36]. وأفاد عدد من المحتجزات بتعرضهن للمس أعضائهن التناسلية أو ضربها بالهراوة. وأفادت نساء احتجزن في مرافق مختلفة بأنهن خضعن للتفتيش عاريات، أمام ضباط ذكور في معظم الأحيان، أو خضعن لتفتيش ينتهك حرمة أجسادهن. وأفيد بأنه يجب على النساء تسليم ملابسهن الداخلية (حمالات الصدر) أثناء احتجازهن.

هاء - حالات الاختفاء القسري

66 - أبلغ في عام 2020 عن عدة حالات اختفاء قسري لنساء شاركن في احتجاجات سلمية. وأنكرت السلطات احتجازهن، ولم يتمكن أقارب الضحايا من تلقي أي معلومات عن أماكن وجود المحتجزات لعدة ساعات أو لعدة أيام في بعض الأحيان. وفي معظم الحالات، لم يتم العثور على المفقودات إلا بعد إطلاق سراحهن، أو بفضل معلومات من نساء سبق أن كن محتجزات معهن أو من مدافعين عن حقوق الإنسان.

67 - ولا تزال ممارسة الاختفاء القسري من جانب ضباط الأمن أو وكلائهم مستمرة. ففي 18 أيار/مايو، اختفت بالقوة السيدة يوليا شارنياوسكايا، وهي عضو في مركز القلم البيلاروسي، ثم نقلت تحت حراسة الشرطة إلى المستشفى بعد تعرضها لأزمة ارتفاع ضغط الدم أثناء مداهمة الشرطة لمنزلها. وبعد مغادرتها المستشفى في اليوم نفسه، وضعت قيد الإقامة الجبرية[37].

واو - إمكانية اللجوء إلى القضاء والحق في محاكمة عادلة

68 - لدى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في بيلاروس في الفترة 2020-2021 أمل ضئيل في أن ينصفهن النظام القضائي البيلاروسي الحالي الذي لا يهدف إلى محاسبة مرتكبي التعذيب وسوء المعاملة، بل يضمن إفلاتهم من العقاب. وكثيرا ما يؤدي إبلاغ الشرطة عن حالات الضرب غير المشروعة إلى توجيه تهم إدارية أو جنائية ضد المدعية نفسها.

69 - ويُنتهك الحق في محاكمة عادلة بصورة منهجية في بيلاروس، حيث يعاقب القضاة المعارضة بشدة، ويتعرض المحامون للضغط والتخويف، ويُستدعى ضباط الشرطة كضحايا أو شهود إثبات مجهولي الهوية حتى في المتابعات المتعلقة بجرائم بسيطة. وتتلقى النساء من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بانتظام تهديدات وتتعرضن لأعمال انتقامية من السلطات لردعهن عن تقديم الشكاوى عن طريق الشرطة أو في المحكمة. وبشكل عام، يُلزم المحامون والمدعى عليهم في القضايا "السياسية" بالموافقة على شروط عدم الإفصاح، أي أن الجمهور يظل غير مطلع على نتائج التحقيق والتهم الموجهة.

70 - وتبين أن النساء ضحايا الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ترتفع نسبتهن في صفوف من يعملن في المجالات الاجتماعية (المعلمات والعاملات في المجال الطبي)، والصحفيات، بمن فيهن العاملات في وسائل الإعلام الأجنبية، والناشطات في مجال الحقوق المدنية، والمحاميات، والمدافعات عن حقوق الإنسان - وهي كلها مهن تتركز فيها نسبة مرتفعة من النساء. وبالتالي، تدفع المرأة البيلاروسية ثمنا باهظا

(36) International Committee for the Investigation of Torture in Belarus, "Mass torture in Belarus 2020: third interim report – torture, cruel, inhuman and degrading treatment of women". Available at https://drive.google.com/file/d/1Eu2RpPmyISPfwhiS17tsD1308pOUjgbr/view.

(37) Viasna, "Yuliya Charniauskaya". Available at https://prisoners.spring96.org/ru/person/julija-czarnjauskaja.

بشـــكل خاص، على الصـــعيدين الفردي والجماعي، لمطالبتها باحترام حقوق الإنســـان أو لقولها الحقيقة أو لمجرد أدائها عملها.

رابعا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف - الحق في التعليم

71 - تكرر المقررة الخاصـة تأكيد التوصـيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل بشـأن ضـمان أن تتمكن الفتيات والفتيان من الالتحاق بمجالات الدراسة غير التقليدية (CRC/C/BLR/CO/5-6، الفقرة 36 (هـ)).

72 - ووفقا لمجلس أوروبا، تبلغ نســـبة الطالبات في التعليم العالي في بيلاروس 54 في المائة تقريبا. وتُفرض على المرأة في مجال التعليم قوالب نمطية شـتى، حيث لا يزال العديد من التخصـصـات غير متاح للطالبات[38]. وتكرر المقررة الخاصـة تأكيد توصـية اللجنة المعنية بالقضـاء على التمييز ضـد المرأة التي تدعو الدولة الطرف إلى اتخاذ تدابير فورية لضـمان تكافؤ الفرص في الالتحاق بجميع مؤسـسـات التعليم العالي (CEDAW/C/BLR/CO/8، الفقرة 31 (ج)).

73 - وتلاحظ المقررة الخاصـــة بقلق اتجاه أعمال القمع التي تحد من الحرية الأكاديمية في بيلاروس، وتؤثر على هيئة التدريس والطلاب[39]. فاعتباراً من آب/أغسطس 2020، صارت الطالبات يتعرضن للطرد والضـغط من إدارات الجامعات لمعاقبتهن على المشـاركة في النشـاط المدني أو لردعهن عن المشـاركة في الاحتجاجات السلمية. وفي 1 أيلول/سبتمبر 2020، قام طلاب وأساتذة من عدة جامعات بمسيرة احتجاج في مينسك. واعتقلت شرطة مكافحة الشغب ما لا يقل عن 80 شخصـا - معظمهم من الطلاب، وبينهم نساء. وفي الأيام والأشـهر اللاحقة، واصـل الطلاب الاحتجاج بنشـاط. واستُهدف العديد منهم بتحقيق جنائي عُرف باسـم "قضـية الطلاب" في إطار المادة 342 (1) من القانون الجنائي (تنظيم أعمال جماعية تنتهك النظام العام بشكل صارخ أو المشاركة فيها)[40].

74 - وثمـة اتجـاه آخر يـدعو للقلق فيمـا يتعلق بحق النســـاء والفتيـات المحتجزات في التعليم، وهو عدم إمكانية الحصـــول على التعليم والتدريب المهني والكتب في مرافق الاحتجاز[41]. ورغم أن دســـتور بيلاروس يكفل لكل مواطن الحصـــول على التعليم الثانوي، فإن معظم الأطفال في الواقع لا يســـتطيعون الحصول على هذا التعليم وإجراء الامتحانات أثناء وجودهم رهن الاحتجاز.

(38) Council of Europe, brochure on gender equality and justice in Belarus, 2019. Available at https://rm.coe.int/prems-189819-rus-2019-gender-ok-web/16809ef14a.

(39) انظـــر، علـــى ســـبيل المثـــال: Peter Van Elsuwege, "Attacks on academic freedom in Belarus: impossible to remain silent", New Eastern Europe, 11 June 2021. Available at https://neweasterneurope.eu/2021/06/11/attacks-on-academic-freedom-in-belarus-impossible-to-remain-silent/.

(40) انظر: https://nash-dom.info/lib/browse/monitoring-repressij-protiv-studentov-v-avguste-2020-marte-2021-gg.

(41) انظر: https://nash-dom.info/68236.

باء - الحق في العمل والتمتع بشروط عمل عادلة ومواتية

1 - التمييز في مكان العمل

75 - تلاحظ المقررة الخاصة مع الأسف أن التقدم المحرز في بيلاروس ضئيل في مجال إتاحة فرص توظيف متكافئة للمرأة والرجل. وما زالت مشاركة المرأة في سوق العمل تتركز في معظمها في المجالات المنخفضة الأجر تقليديا، بما في ذلك مجالات الرعاية الاجتماعية والثقافة والتعليم والرعاية الصحية. ووفقا لدراسة أجرتها مؤسسة المنظورات الجنسانية، كانت الفئة الأكثر تضررا من التمييز في مكان العمل هي فئة النساء دون سن الخامسة والثلاثين ممن ليس لديهن أطفال، وأمهات الأطفال دون سن العاشرة، والنساء في إجازة الأمومة[42]. وبالإضافة إلى ذلك، تقضي المرأة في بيلاروس ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر[43]؛ ويقل احتمال توليها منصباً إدارياً بمرتين ونصف عن الرجل[44]؛ وتمثل المديرات 17 في المائة من مجموع الموظفات ذوات الدخل المرتفع[45].

2 - الفجوة في الأجور بين الجنسين وحظر أنواع معينة من العمل

76 - طلبت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية مرارا وتكرارا من حكومة بيلاروس أن تعالج الأسباب الكامنة وراء الفجوة في الأجور بين الجنسين والقوالب النمطية المتعلقة "بملاءمة المرأة لبعض الوظائف"[46]. وقد احتلت بيلاروس المركز الحادي والثلاثين من بين 162 بلدا من حيث مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في عام 2019، ومع ذلك لا تزال الفجوة في الدخل الإجمالي للفرد بين الرجال والنساء كبيرة (721 22 دولارا مقابل 911 14 دولارا)[47].

77 - وينتج التمييز ضد العاملات في الغالب عن التشريع البيلاروسي الذي يبقي 182 مهنة بعيدة المنال بالنسبة للمرأة - بما في ذلك العمل كسائقات للشاحنات أو الجرارات أو الجرافات، وكنجارات، ومشغلات للرافعات - بزعم حماية صحة المرأة[48]. وترحب المقررة الخاصة بالإعلان عن رفع ذلك الحظر[49]. وهي

---

(42) انظر: https://genderperspectives.by/en/.

(43) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد - التنمية البشرية والأنثروبوسين* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.21.III.B.1).

(44) Alex Kremer, "Has Belarus really succeeded in pursuing gender equality?", World Bank Blogs, 7 August 2018. Available at https://blogs.worldbank.org/europeandcentralasia/has-belarus-really-succeeded-pursuing-gender-equality.

(45) المرجع نفسه.

(46) منظمة العمل الدولية، ملاحظة لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، اعتمدت في عام 2016 ونشرت في الدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي في عام 2017. متاحة على الرابط التالي: www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13100:0::NO::P13100_COMMENT_ID:3297226.

(47) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد - التنمية البشرية والأنثروبوسين*.

(48) انظر: https://nash-dom.info/69803.

(49) مقابلة مع إيرينا كوستيفيتش، وزيرة العمل والحماية الاجتماعية، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020. متاحة على الرابط التالي: www.ctv.by/o-snizhenii-rozhdaemosti-podderzhke-semey-i-sokrashchyonnom-rabochem-dne-dlya-mnogodetnyh-mam.

تشجع الحكومة بقوة على عدم تأخير هذه العملية وكفالة المساواة في شروط العمل للرجال والنساء، تمشيا مع التزامات البلد الدولية ومع خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025[50].

3 - العمل القسري، بما في ذلك عمل الأطفال

78 - لا تزال مختلف أشكال العمل القسري والاتجار بالنساء والفتيات قائمة في بيلاروس. وقد أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تعالج بيلاروس الأسباب الجذرية للاتجار بالنساء واستغلالهن، وإنفاذ تشريعات مكافحة الاتجار، وتعزيز آليات مكافحة الاتجار (CEDAW/C/BLR/CO/8، الفقرة 25). وعلى الرغم من جهود الحكومة لتحسين الحالة، لا يزال يوجد في بيلاروس واحد من أعلى مستويات ضحايا الاتجار بالأشخاص في أوروبا باعتبار عدد السكان.

79 - وتتواصل ممارسة العمل "الطوعي" أيام السبت (*subotniks*)كممارسة منظمة للعمل المجاني في بيلاروسيا، ويترافق ذلك مع عواقب وخيمة على العمال والطلاب الذين يرفضون المشاركة. وبموجب المادة 1 (ب) من اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)، لمنظمة العمل الدولية، يجب أن تتعهد الدول الأعضاء بحظر أي شكل من أشكال العمل الجبري أو العمل القسري وبعدم اللجوء إليه كأسلوب لحشد الأيدي العاملة أو لاستخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية. غير أنه في 17 نيسان/أبريل 2021، شارك أكثر من 2,3 مليون بيلاروسي في برنامج عمل طوعي يوم السبت (*subotnik*) على الصعيد الوطني[51]. وتدعو المقررة الخاصة السلطات إلى إنهاء هذه الممارسة غير العادلة. وهي تشعر بالقلق أيضاً إزاء بيانات تعود لعام 2019 وتفيد أن 3,4 في المائة من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 5 و 17 عاماً يعملن في بيلاروس وهن بعد في سن الطفولة[52].

80 - وقد أبلغ المقرر الخاص السابق، ميكلوس هاراستي، في تقريره لعام 2018 المقدم إلى الجمعية العامة، عن "المرسوم الرئاسي رقم 3، الذي وصف من لا يعملون بدوام كامل بـ "الطفيليات الاجتماعية" وفرض غرامة على غير المسجلين بوصفهم يعملون لمدة 183 يوما على الأقل في السنة" (A/73/380، الفقرة 69). ولا يزال هذا المرسوم وما يرتبط به من تدابير تمييزية ساري المفعول بدعوى "التشجيع" على توظيف جميع السكان. ويتم إدراج المواطنين الذين لا يسهمون عن طريق العمل في الاقتصاد في قاعدة بيانات تحدَّث بانتظام ويعاقبون لعدم قيامهم بعمل أو على نشاطهم غير المعلن (بما في ذلك الطوعي) عن طريق تحميلهم كامل التعرفة عن إمدادات المياه الساخنة والغاز والتدفئة. وتستهدف هذه التدابير على وجه التحديد المدافعين عن حقوق الإنسان أو نشطاء المجتمع المدني الذين يؤدون أعمالا خيرية لمنظمات غير مسجلة أو بفضل المنح الأجنبية، ويؤثر ذلك بشكل كارثي على حماية حقوق الإنسان في بيلاروس.

(50) انظر: https://pravo.by/novosti/novosti-pravo-by/2021/january/58188/.

(51) انظر: www.belta.by/society/view/v-respublikanskom-subbotnike-prinjali-uchastie-bolee-23-mln-belorusov-sobrano-svyshe-br9-mln-437656-2021/.

(52) انظر: belstat.gov.by/ofitsialnaya-statistika/makroekonomika-i-okruzhayushchaya-sreda/gendernaya-statistika-i-statistika-otdelnykh-grupp-naseleniya/statistika-otdelnykh-grupp-naseleniya/mnogoindikatornoe-klasternoe-obsledovanie-po-otsenke-polozheniya-detey-i-zhenshchin/.

جيم - الحق في تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها، والحق في الإضراب

81 - أعرب العديد من النساء العاملات عن رفضهن لسياسات الحكومة من خلال الإضرابات. وتعرض العمال والنقابيون الذين شاركوا في إضرابات للاحتجاج على ما يبدو تلاعبا بالانتخابات وعنف الشرطة منذ آب/أغسطس 2020 للعديد من أشكال الاضطهاد.

82 - ودعت لجنة الحرية النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية الحكومة إلى حماية حقوق العمال البيلاروسيين "من أي إجراءات تمييزية لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في الإضراب" و "ضمان عدم احتجاز أي شخص بسبب المشاركة في إضراب سلمي"[53]. غير أن التعديلات التي أُدخلت في 28 أيار/مايو 2021 على قانون علاقات العمل زادت من تقييد حقوق المضربين، متيحةً للشركات طرد المضربين الذين يستخدمون شعارات سياسية[54]. وتأسف المقررة الخاصة لمعارضة الحكومة توصيات اللجنة، وتذكر بأن وقف أي شخص عن العمل بسبب قيامه بأعمال تتعلق بالإضراب انتهاك خطير لحقوق الإنسان.

دال - الحق في الضمان الاجتماعي

83 - إن بطالة الإناث في بيلاروس منخفضة نسبيا، وقد انخفضت على مر السنين[55]. ووفقا لوزارة العمل والحماية الاجتماعية، بلغت نسبة النساء من بين العاطلين عن العمل 36,1 في المائة في نهاية آذار/مارس 2021[56]. وأشارت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية إلى ملاحظات الكونغرس البيلاروسي لنقابات العمال الديمقراطية التي يرد فيها بأن احتمال فصل المرأة في حالة الفائض في عدد العمال أكبر من احتمال فصل الرجل[57]، وأن استحقاقات البطالة لا تزال منخفضة للغاية في بيلاروس[58].

84 - ومع تنفيذ الإصلاح الجديد للمعاشات التقاعدية بين عامي 2017 و 2022، والذي يبدأ اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2017، رُفعت فترة المساهمة المطلوبة للحصول على معاش الشيخوخة بمقدار ستة أشهر لتصل إلى 20 سنة[59]. ونتيجة لذلك، فقد العديد من المواطنين، ولا سيما النساء، معاشاتهم التقاعدية، أو اضطروا إلى الانتظار لفترة أطول للحصول عليها. وبذلك أسهم إصلاح نظام المعاشات التقاعدية في تأنيث الفقر بين المسنات، حارماً إياهن من الأمان المالي.

---

(53) منظمة العمل الدولية، التقرير 394 للجنة الحرية النقابية، GB.341/INS/12/2.

(54) انظر: www.mintrud.gov.by/ru/news_ru/view/press-reliz-k-zakonu-respubliki-belarus-ot-28-maja-2021-g—114-z-ob-izmenenii-zakonov-po-voprosam-trudovyx-otnoshenij_4083/.

(55) A/HRC/WG.6/36/BLR/1.

(56) انظر: http://mintrud.gov.by/ru/sostojanie.

(57) منظمة العمل الدولية، طلب مباشر من لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، اعتمد في عام 2017 ونشر في الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي في عام 2018. متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3343321:NO.

(58) انظر: https://myfin.by/wiki/term/posobie-po-bezrabotice.

(59) انظر: www.belta.by/society/view/pensionnyj-vozrast-v-belarusi-novye-dannye-na-2021-god-422866-2021/.

هاء - الحق في الصحة

85 - لقد عانت النساء في بيلاروس كثيرا، على غرار جميع البيلاروسيين، من عدم الاتساق في استجابة السلطات لجائحة كوفيد-19 العالمية[60]. وشملت الاستجابة الرسمية إنكار خطورة الوضع، وتقديم المشورة غير العلمية (حيث اشتهر بين الناس قول الرئيس إن الفودكا أو حمامات البخار (الساونا) أو الجرارات أو لعب هوكي الجليد هي أفضل التدابير الوقائية)، واتخاذ تدابير غير مكتملة وغير منهجية نتجت عنها عواقب وخيمة على الصحة العامة[61].

86 - وتشير المقررة الخاصة مع الأسف إلى زيادة ضعف النساء ونسبة الوفيات في صفوفهن أثناء الأزمة الصحية نظرا لفرط تمثيل المرأة في خدمات الرعاية الصحية ورداءة نظام الحماية الاجتماعية في البلد. ففي بيلاروس، تمثل النساء 81,2 في المائة من العاملين في قطاع التعليم و 85,6 في المائة في مجالي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية - ولذلك تضررن بشدة من الجائحة[62].

87 - ووفقا لاستطلاع للرأي أجرته المنظمة البيلاروسية للنساء العاملات بين أيار/مايو وتموز/يوليه 2020، أبلغت نسبة لم تتجاوز 14,7 في المائة من النساء بأنهن تلقين معلومات واضحة وكافية عن كوفيد-19، وأفادت نسبة 88,7 في المائة من النساء بأن جائحة كوفيد-19 أثرت على حالتهن النفسية[63]. وتأسف المقررة الخاصة لكون السلطات لم تُزود المواطنين بالمعلومات ولم تدعمهم على النحو الملائم خلال الجائحة. ويبدو أيضا أنه لا وجود لسياسات التعافي بعد الصدمة، بما في ذلك سياسات الدعم النفسي وإعادة التأهيل الطبي.

88 - وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها إزاء الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، في ضوء عدم كفاية التثقيف بشأن هذه المسائل في المدارس أو الإعلام بهدف رفع الوعي.

واو - الحقوق الثقافية

89 - تلاحظ المقررة الخاصة بانشغال اتجاها مقلقا سمته الاضطهاد والتحرش بالعاملات في المجالين الثقافي والرياضي. ففي الربع الأول من عام 2021، سجل مركز القلم البيلاروسي 291 حالة انتهاك لحقوق الإنسان والحقوق الثقافية[64]. ويُزعم أن لحوادث القمع هذه دوافع سياسية، وقد اتخذت أشكالا مختلفة، بما في

(60) منظمة Human Constanta، تقرير يغطي الفترة من آذار/مارس 2020 حتى شباط/فبراير 2021. متاح على الرابط التالي: https://humanconstanta.by/koronavirus-v-belarusi-vozdejstviya-na-prava-cheloveka-mart-2020-fevral-2021/.

(61) Ryhor Astapenia and Anaïs Marin, “Belarusians left facing COVID-19 alone”, Chatham House, 16 April 2020. Available at www.chathamhouse.org/2020/04/belarusians-left-facing-covid-19-alone.

(62) National Statistical Committee of the Republic of Belarus, “Labour and employment in the Republic of Belarus”, 2020. Available at www.belstat.gov.by/upload/iblock/c17/c1758aafc21ec069dafba92b27dea768.pdf.

(63) Women’s Liberation Now, “Women and feminism in Belarus: the truth behind the ‘Flower Power’”, 21 September 2020. Available at https://filia.org.uk/latest-news/2020/9/21/women-and-feminism-in-belarus-the-truth-behind-the-flower-power.

(64) Belarusian PEN Centre, “Monitoring of violations of human rights in the sphere of culture”, 6 May 2021. Available at https://pen-centre.by/en/2021/05/06/bel-ru-manitoryng-parushennyau-pravou-chalaveka-u-sfery-kultury-na-pachatak-2021.html.

ذلك احتجاز الناشرين واستجوابهم؛ وحجب حسابات دور النشر؛ وإنهاء عقود بيع المنشورات؛ ومضايقة الأشخاص الذين يقرأون "كتابات المعارضة"؛ ومضايقة المتاجر التي تبيع الرموز والملابس القومية.

90 - ويزعم أن العديد من العاملين في المجال الثقافي الذين شاركوا في أعمال واحتجاجات مدنية قد فصلوا من العمل بصورة تعسفية؛ وسجلت مثل هذه الحالات، على سبيل المثال، في مسرح موغيليف الإقليمي للفن الدرامي، ومسرح غرودنو الإقليمي للفن الدرامي، والمسرح الأكاديمي الوطني يانكا كوبالا، ومتحف تاريخ موغيليف، ومتحف نوفوغرودوك للتاريخ والفنون المحلية، ومتحف منطقة بوليسيي البيلاروسية، وأكاديمية الدولة البيلاروسية للفنون. وبالإضافة إلى ذلك، يزعم أن سن قانون حماية التراث التاريخي والثقافي يميز ضد الفنانين الذين يستخدمون اللغة البيلاروسية[65].

91 - واستُخدمت وسائل الإعلام الحكومية لتشويه سمعة الشخصيات الثقافية بشكل انتقائي في الفترة 2020-2021، حيث وُثقت بيانات تشهيرية أو مسيئة ضد 89 شخصية ثقافية. واستدعي العديد من الشخصيات الثقافية لاستجوابها، مثل سفيتلانا أليكسيفيتش، الحائزة على جائزة نوبل للآداب، التي استجوبت بعد انضمامها إلى مجلس التنسيق؛ وخوفا من اعتقالها، غادرت في 28 أيلول/سبتمبر 2020 إلى ألمانيا، حيث يمكنها أيضا تلقي العلاج الطبي.

خامسا - العنف الجنسي و/أو العنف الجنساني

92 - تدين المقررة الخاصة عدم وجود تعريف محدد للعنف العائلي في القانون الجنائي لبيلاروس. وقد ثبت أن آليات الحماية المتاحة لضحايا العنف العائلي غير كافية. ويتضمن قانون منع الجريمة تعريفا منفصلا للعنف العائلي وينص على إمكانية تطبيق أوامر الحماية لفترة من 3 إلى 30 يوما، ولكن دون إمكانية تمديدها، وهو ما لا يرقى إلى المعايير الدولية. ويؤدي عدم تجريم الاغتصاب الزوجي صراحة إلى ثغرات في الحماية: فالسلطات لا تحرك المتابعات فعلياً في حالات الاغتصاب الزوجي التي تخلو من التهديدات بالقتل أو عوامل أخرى مُشدِّدة.

93 - ويساور المقررة الخاصة القلق من أن العنف العائلي لا يزال ظاهرة منتشرة تؤثر بشدة على النساء والأطفال، بمن فيهم الفتيات. فبحسب البيانات الأخيرة، تتعرض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء في بيلاروس للعنف البدني من جانب شريك حميم كل عام[66]. وقد تعرضت واحدة من كل ست نساء للعنف الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها. وترتبط محاولة انتحار واحدة من أصل كل أربع محاولات تأتيها النساء بالعنف العائلي. ولذلك فإن العدد المحدود من ملاجئ حماية ضحايا العنف العائلي مسألة خطيرة تثير القلق. وحتى الآن، لا يوجد سوى خمسة من هذه الملاجئ في بيلاروس، تديرها جميعا منظمات غير حكومية أو مؤسسات دينية.

94 - وتفتقر النساء من ضحايا العنف العائلي أو الجنساني أو سوء المعاملة إلى الحماية وسبل الانتصاف. وحتى عندما لا تكون أعمال العنف متعلقة بالأطفال، يجب على الشرطة أن تبلغ وزارة التعليم بالحادث، ويحق للوزارة أن تعتبر أن الأطفال المعنيين يوجدون في "بيئة خطرة اجتماعيا" وأن تبعدهم من

(65) المرجع نفسه.

(66) انظر: https://karta-nasiliya.by/.

أسـرهم. وبموجب المادة 35 من القانون الحالي المتعلق بالزواج والأسـرة، إذا كانت ضـحية الاعتداء حاملا أو لديها طفل دون سـن الثالثة من زوجها، فإنها تحتاج إلى إذنه لتقديم طلب الطلاق. ونتيجة لذلك، تتردد الكثير من النساء في الإبلاغ عن العنف العائلي خوفا من فقدان أطفالهن.

سادسا - حقوق النساء والفتيات من الفئات الضعيفة

ألف - حقوق الإنسان الواجبة للفتيات

95 - لاحظت المقررة الخاصـة اسـتمرار الانتهاكات ضـد الأطفال المحرومين من حريتهم في بيلاروس. ولاحظت لجنة حقوق الطفل "ازدياد عدد حالات الإدانة في صـفوف الفتيات" و "المسـتوى المرتفع لنسـب الاحتجاز" و "ظروف الاحتجاز غير الملائمة" للأطفال (CRC/C/BLR/CO/5-6، الفقرة 42). وعلى الرغم من تكرار التوصـيات، لا تزال العقوبة البدنية للأطفال شـائعة في بيلاروس، حيث تفيد التقارير أن 55 في المائة من الفتيات يعانين من أسـاليب تأديبية عنيفة، وأن 23 في المائة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين سنة واحدة و 14 سنة تعرضن للعنف البدني[67].

96 - وتذكِّر المقررة الخاصـة بأنه، وفقا للمادة 15 من اتفاقية حقوق الطفل، "تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية التجمع السـلمي". وتذكِّر أيضـا بأن احتجاز القصـر ينبغي أن يكون الملاذ الأخير وأن مساءلتهم على قدم المساواة مع البالغين تمثل انتهاكا خطيرا لحقوقهم[68].

97 - ومن المسائل التي تثير القلق باستمرار الطريقة التمييزية التي يمكن بها استهداف الأسر بموجب المرسوم رقم 18[69]، فهذا المرسوم يُستخدم بهدف أن يوضع في عهدة الدولة أطفال الأسر التي تصفها المصالح الاجتماعية بأنها "في وضع خطير اجتماعيا". ونتيجة لذلك، أُخِذ أطفال العديد من الآباء والأمهات الذين احتُجزوا أثناء الاحتجاجات من أسرهم لمدد وصلت إلى 6 أشهر[70]. وفي 10 آب/أغسطس 2020، اعتقلت ألينا موفشوك - وهي أم لثلاث بنات، اثنتان منهن كانتا قاصرتين - في بنسك، ووجهت إليها تهم بموجب المادة 293 (2) من القانون الجنائي (المشاركة في أعمال شغب جماعية)؛ ثم حكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات. ولم يعرف زوجها بمكان وجودها لمدة أربعة أيام حتى أبلغته زميلتها في الزنزانة بأن ألينا محتجزة "عارية حافية القدمين وقد تعرضت للضرب"[71]. وفي 17 أيلول/سبتمبر، أُخِذت ابنتها البالغة من العمر 10 سنوات إلى مأوى اجتماعي. وأبلغت منظمة العفو الدولية عن حالة أخرى لفتاة تبلغ من العمر 8 سنوات أخبرها أشخاص جاءوا إلى مدرستها بأن أسرتها قد توصف بأنها "مختلة وظيفيا" إذا احتج والداها

(67) انظر: belstat.gov.by/ofitsialnaya-statistika/makroekonomika-i-okruzhayushchaya-sreda/gendernaya-statistika-i-statistika-otdelnykh-grupp-naseleniya/statistika-otdelnykh-grupp-naseleniya/mnogoindikatornoe-klasternoe-obsledovanie-po-otsenke-polozheniya-detey-i-zhenshchin/.

(68) انظر أيضاً لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأحداث (CRC/C/GC/24).

(69) انظر: http://gancevichi.edu.by/main.aspx?guid=77311.

(70) Human Constanta, Anti-Discrimination Centre Memorial Brussels and Article 19, "Belarus after the 9 August Presidential Elections". Available at https://adcmemorial.org/wp-content/uploads/human-rights-review_belarus-1-1.pdf.

(71) Viasna, "Alena Maushuk". Available at https://prisoners.spring96.org/en/person/alena-maushuk.

على الرئيس[72]. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى وقف هذه الأعمال العقابية والتخويفية وإلى مراجعة هذا النص التشريعي.

باء - النساء والفتيات ذوات الإعاقة

98 - لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن النساء ذوات الإعاقة في بيلاروس يواجهن التمييز في فرص الحصول على الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وكذلك فيما يتعلق بممارسة حقوق الأمومة[73]. وأوصت اللجنة باتخاذ تدابير لضمان عدم تعرض النساء ذوات الإعاقة "تحت أي ظرف من الظروف لأي شكل من أشكال الضغط أو التهديد للتخلي عن حضانة أطفالهن"[74]. وقد وضعت بيلاروس خطة عمل وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث صدقت على الاتفاقية في عام 2016. وفي عام 2015، اعتُمد مفهوم لتطوير التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وأعلنت الحكومة أيضا أنه سيتم اعتماد قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع بحلول نهاية عام 2021[75]. وترحب المقررة الخاصة بهذه التطورات وتشجع السلطات على مواصلة تنفيذ ما صدر عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من توصيات تتعلق بحماية حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

جيم - المسنات

99 - أعرب كبار السن أيضاً عن اختلافهم مع سياسات الحكومة، واحتج منهم الآلاف سلميا منذ آب/أغسطس 2020، بسبل منها خروجهم هم أيضا في مسيرات احتجاجية أسبوعية، يشار إليها باسم "مسيرات الحكمة"، وكانت تعقد بانتظام أيام الاثنين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020[76]. وأفيد بأن كثيرا من كبار السن احتجزوا في هذه المناسبات[77]. ووفقا لمركز Our House International Centre for Civil Initiatives، احتجزت امرأة تبلغ من العمر 59 عاما من مينسك في 14 تشرين الأول/أكتوبر لمدة 13 يوما بموجب المادة 23-34 (1). وحكم على بعض المحتجزين بدفع غرامة قدرها 540 روبلا (أي ما يعادل 215 دولارا). وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، احتجزت امرأة تبلغ من العمر 68 عاما في ليدا بعد أن خطت كتابات على أسوار إدارة السكك الحديدية احتجاجا على احتجاز ابنها تعسفا[78].

---

(72) Amnesty International, "#Stand with Belarus: crackdown on children". Available at http://eurasia.amnesty.org/wp-content/uploads/2021/02/belarus-crackdown-on-children_web.pdf.

(73) CEDAW/C/BLR/CO/8، الفقرة 42.

(74) CEDAW/C/BLR/CO/8، الفقرة 43.

(75) انظر: www.belta.by/society/view/zakon-o-pravah-invalidov-i-ih-sotsialnoj-integratsii-dolzhen-byt-prinjat-do-kontsa-goda-petrishenko-441961-2021/.

(76) انظر: https://reform.by/169217-pensionery-vyshli-na-akciju-protesta-v-minske.

(77) Our House International Centre for Civil Initiatives, "How the authorities repress the elderly: monitoring for October–December 2020". Available at https://news.house/41904#_ftn2.

(78) المرجع نفسه.

100 - وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء ظروف احتجاز كبار السن، وتدين بوجه خاص المعاملة اللاإنسانية للمحتجزات المسنات. وأبلغ عن "ظروف لا تطاق في السجون، وتهديدات بارتكاب العنف ضد الأطفال والأحفاد، ورفض تقديم المساعدة الطبية، وتوجيه الإهانات، وحالات استخدام الغاز المسيل للدموع"[79].

101 - ويساور المقررة الخاصة القلق أيضا إزاء إجراءات مرهقة ومسيسة لتسجيل الجمعيات المدنية، بما في ذلك الجمعيات العامة لكبار السن. وتدعو السلطات إلى تيسير إجراءات التسجيل للسماح لكبار السن بإنشاء هياكل اجتماعية من شأنها أن تحسن من رفاههم ونوعية حياتهم.

دال - النساء والفتيات من الأقليات العرقية والدينية والأقليات الأخرى

102 - لا يزال السكان من طائفة الروما عرضة للتمييز المنهجي، وهي من أضعف الطوائف وأكثرها تهميشا في بيلاروس. وبالنظر إلى شيوع ممارسة زواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة، أشارت لجنة حقوق الطفل على الحكومة بإلحاح أن تتخذ الإجراءات اللازمة للقضاء على هذه الممارسة والقيام بحملات توعية لحماية ضحايا زواج الأطفال[80]. ومن شأن إلحاق أطفال الروما بالمدارس منذ سن مبكرة أن يساعد على مكافحة الزواج المبكر والقسري للفتيات. وتشجع المقررة الخاصة بقوة السلطات على التصدي للتمييز العرقي وعلى دعم إدماج طوائف الروما في المجتمع البيلاروسي.

103 - ومن المسائل الأخرى التي تثير القلق مضايقة وقمع الناشطين المدنيين من الأقلية البولندية في بيلاروس. ففي آذار/مارس 2021، احتُجز خمسة من ممثلي اتحاد البولنديين في بيلاروس وحكم على رئيس هذه الرابطة غير المسجلة بـ 15 يوما من الاعتقال الإداري بتهمة "التحريض على الكراهية" و "رد الاعتبار للنازية"[81]. وفي 12 آذار/مارس 2021، احتُجز مدير المدرسة البولندية في بريست عند الحدود[82]. وفي 25 آذار/مارس، اعتُقلت مديرة مدرسة عامة تعمل تحت رعاية اتحاد البولنديين في فوكافيسك ورئيسة فرع ليدا لاتحاد البولنديين[83]. وأُطلق سراحهما ورُحِّلتا إلى بولندا بعد التوقيع على ورقة تلزمهما بعدم العودة إلى بيلاروس[84]. ولا يزال شخصان آخران من النشطاء البولنديين رهن الاحتجاز لرفضهما الخضوع لهذا الطرد القسري[85]. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على وضع حد للاضطهاد الممارس على المواطنين من أصل بولندي واحترام حقوق الإنسان الواجبة لهم.

(79) "Belarus seniors are sending a 'SOS' signal to the international community", 11 March 2021. Available at https://telegra.ph/SOS-EN-03-11.

(80) CRC/C/BLR/CO/5-6، الفقرة 24.

(81) Viasna, "Andżelika Borys". Available at https://prisoners.spring96.org/en/person/anzhalika-borys.

(82) انظر: https://spring96.org/be/news/102667.

(83) المرجع نفسه.

(84) Belsat TV, "Three women involved in Poles' Union case forcibly removed from Belarus", 2 June 2021. Available at https://belsat.eu/en/news/02-06-2021-three-women-involved-in-poles-union-case-forcibly-removed-from-belarus/.

(85) The First News, "Three s of Polish minority in Belarus released", 2 June 2021. Available at www.thefirstnews.com/article/three-activists-of-polish-minority-in-belarus-released-22359.

هاء - المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملو صفات الجنسين

104 - نظرا لعدم وجود قانون محدد يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، تتعرض المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملو صفات الجنسين للتمييز بشكل منهجي في بيلاروس. فقد أفادت دراسة استقصائية أجريت في عام 2019 أن الثلث فقط من المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين يعترفون بالأمر لوالديهم وعائلاتهم؛ وأن 81 في المائة منهم تعرضوا للعنف اللفظي والنفسي والعاطفي في حياتهم اليومية؛ وأن 64 في المائة تعرضوا للتمييز، بما في ذلك في مكان العمل[86]. وعلاوة على ذلك، فإن تنامي خطاب الكراهية الرسمي الصادر عن الزعماء السياسيين والدينيين في بيلاروس[87] يهدد بصورة مباشرة المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين.

105 - وقد أدت الجمعيات النسوية وأوساط المثليات دورا حاسما في تعزيز حقوق الإنسان في بيلاروس في السنوات الأخيرة. ففي 5 أيلول/سبتمبر 2020، ولأول مرة، انضم علنا مجموعة من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى المحتجين في المسيرة النسائية في مينسك[88]. ومما يؤسف له أن المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لا يزالون يواجهون تحديات قانونية ومجتمعية. ففي استطلاع للرأي أجري مؤخرا، ادعى 24,7 في المائة من المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين أنهم يحدون حالة من عدم الكفاءة لدى الموظفين الطبيين في المسائل الجنسانية والجنسية[89]. وتدعو المقررة الخاصة السلطات البيلاروسية إلى اعتماد تشريعات شاملة لمكافحة التمييز، فضلا عن آليات محددة لمكافحة الكراهية ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وتوفير أماكن آمنة لهم.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

106 - لقد ظلت الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان مشكلة امتد بها العهد في بيلاروس منذ عقود، سجلها وأبلغ عنها عدة منظمات وطنية ودولية لحقوق الإنسان، ومراقبون ومحللون. وقد أشارت المقررة الخاصة في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2020 (A/HRC/44/55) إلى أن معظم الانتهاكات مردها إلى أوجه قصور مؤسسية مستحكمة وإلى أعمال متعمدة للحد من حقوق الإنسان بدلا من حمايتها. وكما يتضح من هذا التقرير، تؤثر نفس العلاقة السببية على حقوق الإنسان الواجبة

(86) انظر: https://delopi.by/news/26-nevidimoe-nasilie-lbtq-women-results.html.

(87) International Lesbian and Gay Association-Europe, *Annual Review of the Human Rights Situation of Lesbian, Gay, Bisexual, Trans and Intersex People in Europe and Central Asia 2020* (Brussels, 2020). Available at www.ilga-europe.org/sites/default/files/ILGA-EuropeAnnualReview2020.pdf.

(88) انظر: https://ru.hrodna.life/2020/09/07/diktatura-huzhe-gomofobii-v-minske-lgbt-kolonna-vyshla-na-protest-s-plakatami-i-raduzhnymi-flagami/.

(89) انظر: https://womenplatform.net/region/nevidimoe-nasilie-opyt-lbtk-zhenshhin-v-belarusi/.

للنساء، بما في ذلك حقوق المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين والفتيات.

107 - وتتعرض المرأة في بيلاروس لانتهاكات تمس بحقوقها التي تندرج ضمن حقوق الإنسان في عدة مجالات من الحياة العامة والخاصة. وتشعر المقررة الخاصة بالجزع إزاء السياسات التقييدية المتزايدة واستخدام القوة الوحشية والتهديدات وغيرها من أشكال الضغط والتخويف ضد النساء والفتيات اللاتي يعربن عن آراء مخالفة، ولا سيما في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2020. ورغم أن ذلك يرتبط بأوجه قصور تشريعية ومؤسسية عميقة، فإن الدولة لا تعترف، من الناحية العملية، بالتحديات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات.

108 - وتلاحظ المقررة الخاصة النشاط العام غير المسبوق للنساء والفتيات، حيث أظهرن روحا قيادية وقدرة على الصمود في مناصرة حقوق الإنسان في سياق الحملة الانتخابية لعام 2020 وما تلاها من تعبئة مدنية ضد الحكم التعسفي. وهي تشيد بشجاعة وتصميم الناشطات اللواتي واصلن الدفاع عن حقوقهن، فرادى وجماعة، بوصفهن عضوات في المجتمع المدني الأوسع نطاقا، على الرغم من التخويف والرد العنيف من جانب السلطات. وهذه القوة التي أبدتها النساء والفتيات دليل على نضج المجتمع المدني في بيلاروس، وينبغي أن ينظر إليه باعتباره محركا لتحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع.

109 - وتحث المقررة الخاصة الحكومة على إبداء التصميم والروح القيادية في ضمان إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات التي سبق أن قدمها المكلف بالولاية، والتي لا يزال الكثير منها صالحا.

110 - وبالإضافة إلى ذلك، فهي تقدم التوصيات التالية إلى حكومة بيلاروس:

(أ) إجراء استعراض شامل للتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة، بما في ذلك حقوق المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين والفتيات، بغية جعلها تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتزامات بيلاروس ذات الصلة؛

(ب) اعتماد تشريعات شاملة مناهضة للتمييز للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وحظر التمييز بوضوح في جميع مناحي الحياة؛

(ج) اعتماد حزمة تشريعية وما يتصل بها من سياسات لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي والجنسي؛

(د) تجريم الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، وضمان مساءلة الجناة وحماية الضحايا وإنصافهم؛

(هـ) اعتماد قانون بشأن الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة واتخاذ خطوات عملية للقضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين؛

(و) إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، مكلفة، في جملة أمور، بالتعامل مع البعد الجنساني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛

(ز) كفالة أن توسع الهيئات الحكومية وخطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات من نطاق عملها إلى ما يتجاوز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأن تعالج أيضا المسائل والشواغل المتعلقة بالحقوق الثقافية والمدنية والسياسية للنساء، بما في ذلك حقوق المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين والفتيات؛

(ح) وضع وتنفيذ استراتيجية لمكافحة المواقف والقوالب النمطية التمييزية فيما يتعلق بأدوار الجنسين وحقوق ومسؤوليات المرأة والرجل في المجتمع،

(ط) وضع وتنفيذ برامج ومناهج دراسية لأفراد سلك القضاء وهيئات إنفاذ القانون وغيرهم من مسؤولي الدولة أو موظفيها المعنيين لتلقي التدريب المناسب على الإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وكذلك على التحقيق والملاحقة القضائية في حالات العنف الجنساني ضد النساء، بما في ذلك ضد المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين والفتيات، بما يشمل العنف العائلي والجنسي؛

(ي) إجراء تحقيقات سريعة ومحايدة وشاملة وفعالة وموثوقة وشفافة في جميع حالات العنف والتعذيب وإساءة المعاملة ضد المشاركات في التجمعات السلمية والمحتجزات بسبب ذلك، وضمان مساءلة الجناة وإنصاف الضحايا وتعويضهن؛

(ك) تحسين ظروف الاحتجاز في بيلاروس بشكل كبير من خلال جعلها تمتثل امتثالا تاما لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)؛ والقيام أيضاً بمواءمة نظام قضاء الأحداث ومرافق احتجاز الفتيات مع قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم؛

(ل) وضع حد فوري للملاحقة الجنائية أو الإدارية للمعارضات السياسيات، وناشطات المجتمع المدني، والمحاميات؛

(م) الإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع النساء المحتجزات أو المحكوم عليهن تعسفا لأسباب سياسية بسبب ممارستهن لحقوقهن المشروعة التي تندرج ضمن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التجمع والحق في تكوين الجمعيات والحق في التعبير، ووقف القضايا الجنائية المرفوعة ضدهن، فضلا عن ضمان رد الاعتبار لهن بالكامل؛

(ن) وضع حد لممارسة تخويف الناشطات والصحفيات عن طريق التهديد بأخذ أطفالهن؛

(س) ضمان بيئة مواتية على صعيد القانون والممارسة العملية للصحفيات وغيرهن من العاملات في وسائط الإعلام والمحاميات والمدافعات عن حقوق الإنسان للقيام بأنشطتهن المهنية دون ضغوط أو ترهيب؛

(ع) وضع حد لأعمال الانتقام والترهيب التي تتعرض لها النساء والفتيات والمدافعون عن حقوق الإنسان من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني؛

(ف) تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام 2016، ولا سيما فيما يتعلق بقائمة المهن غير المتاحة للمرأة (CEDAW/C/BLR/CO/8، الفقرة 33 (أ))؛

(ص) وضع حد لممارسة العمل القسري بجميع أشكاله بالنسبة للنساء والفتيات، بما في ذلك ما يسمى العمل الطوعي أيام السبت ***(subotniks)***؛

(ق) معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالنساء والفتيات واستغلالهن من خلال تزويدهن بطائفة أوسع من فرص العمل والتعليم، ومن ثم تحسين حقوقهن الاقتصادية؛

(ر) ضمان المساواة في الحصول على تعليم جيد للفتيات والنساء، بمن فيهن ذوات الإعاقة والفئات الأخرى المحرومة أو الضعيفة، مثل الأقليات الإثنية واللغوية؛

(ش) إنشاء عدد أكبر من مراكز الحماية ومراكز الأزمات وإعادة التأهيل التي تديرها الدولة لضحايا العنف العائلي والعنف الجنسي والاتجار، وضمان إمكانية وصول جميع النساء والفتيات إليها في جميع أنحاء البلد.

111 - وتدعو المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى حث الحكومة على تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بالنساء، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنسين والفتيات، المنبثقة عن الولاية المنوطة بالمقررة الخاصة، وولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وهيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل لبيلاروس.

112 - وتشجع كذلك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، والمدافعون عن حقوق الإنسان والضحايا على الصعيدين الدولي والوطني، على اللجوء إلى آلية التحقق والمساءلة المعنية ببيلاروس، التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بقراره **20/46**، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء. وتغتنم المقررة الخاصة هذه الفرصة لتؤكد استعدادها لمساعدة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تفعيل آلية المساءلة هذه، وللتعاون مع الخبراء الآخرين المعنيين، وتقديم التوجيه للضحايا بغية محاسبة الجناة.